المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 06-04-2006
الصفحـات : 21
العـــدد : 14467
المسلسل : 173

آلة الصناعة اليابانية تتحرك بفعل تدفق النفط السعودي المنتظم إليها

النفط والتقنية والتجارة البينية محور زيارة ولي العهد لليابان

** ثلاثة محاور أساسية.. تركزت عليها زيارة سمو ولي العهد الأمير سلطان بن عبدالعزيز الحالية لليابان.. لتشكل دفعة قوية لعلاقات ثنائية متميزة انطلقت بصورة قوية اثر زيارة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود لطوكيو عام ١٩٩٨ وتتعزز اليوم وترسخ بصورة غير مسبوقة بعد هذه الزيارة أيضا.

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 06-04-2006 العـــدد : 14467
الصفحـات : 21 المسلسل : 173

كتب: رئيس التحرير

المحور الأول: التجارة البينية

فالمملكة العربية السعودية تأتي في مقدمة الدول المستوردة للسلع اليابانية على اختلاف أنواعها. كما ان اليابان تعتبر من أكثر دول العالم اعتماداً على المملكة في امدادها باحتياجاتها من النفط.. وبالتالي فإن آلة الصناعة اليابانية تتحرك بفعل تدفق النفط السعودي المنتظم إليها.. وسد احتياجاتها والتجاوب مع خططها وبرامجها الاقتصادية الضخمة.

ولذلك فإن لدى البلدين رغبة شديدة في تحسين وضع الميزان التجاري بينهما.. وبما يعطي لكل منهما وضع الدولة الأولى بالرعاية.. عند الدولة الأخرى.

فالسوق السعودية تستورد ما نسبته (٩,٥٪) من احتياجاتها من السلع الصناعية والغذائية ومواد البناء من هذا البلد المتميز عالمياً..

في الوقت الذي تستورد اليابان ما يساوي (٢٥٪) من احتياجاتها النفطية من المملكة بصورة منتظمة وفي ظل ظروف انسيابية وآمنة أيضاً.

ولذلك فإن ما تسعى إليه المحادثات بين البلدين في هذا الصدد هو قيام شراكة حقيقية تقوم على تبادل المصالح وتكاملها.. فنحن في المملكة راغبون في اشراك المستثمرين اليابانيين في تطوير الحقول النفطية السعودية، واستثمار الغاز السعودي والتوسع في صناعته ليس فقط على أراضيها وانما في الأراضي اليابانية أيضاً.. والمملكة العربية السعودية راغبة رغبة حقيقية أكيدة في ان تشرك الشركات اليابانية ورأس المال الياباني في الصناعات التعدينية النشطة في المملكة كأحد خيارات المستقبل وأعمدة تطورها الصناعي القادمة والواعدة.

والمملكة العربية السعودية راغبة في ان تتسع قاعدة المشاركة اليابانية في خطط التنمية ولا سيما في التأسيس لقاعدة صناعية ضخمة تتدرج من الصناعات الخفيفة والمتوسطة إلى الصناعات الثقيلة، ولا سيما خلال العشرين سنة القادمة، ولدى اليابان الكثير مما يمكن ان تقدمه لنا.. أو تستثمره لدينا.

والمملكة أيضاً.. مهتمة اهتماماً شديداً.. بتوسيع نطاق التبادل التجاري.. والاستثماري.. ولديها برامج عديدة يتم تطارحها اليوم وغداً مع اليابانيين سواء من خلال لقاءات سمو ولي العهد ورئيس الوزراء الياباني أو كبار المسؤولين في الحكومة اليابانية أو من خلال لقاءات رجال الأعمال السعوديين برجال الأعمال اليابانيين.

وسوف يترجم هذا التوجه من خلال التوقيع على عدد من الاتفاقيات بين شركات سعودية ويابانية كبرى، للعمل في المملكة واليابان على حد سواء.. وكذلك من خلال التوقيع على اتفاقية تبادل المنافع الضريبية وخدمات التأمين. وبالمقابل فإن اليابانيين بدوا سعداء بهذه الزيارة ومهتمين بما ستحققه لهم من فرص أكبر للعمل والاستثمار في المملكة وفي بلادهم.

فهم يتطلعون إلى توسيع نطاق الأسواق السعودية أمام سلعهم المختلفة ولا يخفون حرصهم على ان تستأثر هذه السلع بتلبية رغبة المواطن السعودي وإن دخلوا في منافسة قوية مع السلع الأمريكية والبريطانية

> المملكة تشجع دخول اليابانيين في تطوير الصناعات التعدينية
>
> المملكة واليابان تتبعان سياسة منهجية لتحقيق الأمن والاستقرار في العالم

المصـــــدر :	عكاظ		
التـــاريخ :	06-04-2006	العـــدد :	14467
الصفحـات :	21	المسلسل :	173

والفرنسية والالمانية، والصينية أيضاً.

وقد عرض اليابانيون مجموعة من المشروعات على رجال أعمال سعوديين بهدف اقامة استثمارات مشتركة وبنسب متكافئة ومزايا رفيعة وتسهيلات كبيرة سواء لدى الأوساط الحكومية أو البنوك والمصارف اليابانية أو الشركات والمؤسسات الكبرى.

ومن المتوقع ان يتم خلال هذه الزيارة الاتفاق على مبادئ أساسية للتعاون بين البلدين على أسس جديدة ومختلفة، وهي أسس تضع في حسابها حاجة كل طرف إلى الطرف الآخر، وبما يحقق التكامل بين البلدين ولا سيما في المجالات الصناعية الحيوية.

وقد اجتمع رؤساء مجالس الغرف التجارية السعودية في كل من جدة ومكة والدمام والرياض مع عدد كبير من نظرائهم اليابانيين ورجال الأعمال.. وبحثوا تفاصيل هذا التعاون الموسع تمهيداً لترجمته إلى مشروعات محددة وبرساميل ضخمة تتجاوز (مئات المليارات) لقناعة الطرفين بأن كلا من السعوديين واليابانيين يمتلكون ما يقدمه كل فريق للآخر، ويساعده على تحقيق خططه وبرامجه.

في الوقت الذي بحث وزير التخطيط والاقتصاد

> الزيارة جاءت لتضع أسسا جديدة لتعاون موسع وقائم على الثقة والحاجة المتبادلة

السعودي مع نظيره الياباني، وكذلك مع عدد آخر من الوزراء المعنيين بالشؤون الاقتصادية والفنية، أسس وقواعد هذا التعاون الموسع في جانبيه الحكومي والأهلي.. وقد تثمر هذه الزيارة عن توقيع مذكرة تفاهم بين البلدين الصديقين تشمل التعاون على كافة الأصعدة.

المحور الثاني: التعاون الفني

ولان اليابان واحدة من بين أبرز دول العالم في انتاج التكنولوجيا المتطورة، فإن جزءا هاما من هذه الزيارة قد انصرف للتركيز على البرامج الموسعة التي يمكن تفعيل هذا الجانب من التعاون فيها.

فالمملكة تدرك مدى تفوق اليابان في هذا الجانب ولديها خطط وبرامج وتطلعات كبيرة لتطويره، ليس فقط عبر توسيع دائرة الاستيراد للتكنولوجيا المصنعة في اليابان، وانما عبر نقل هذه التكنولوجيا وتصنيعها في المملكة وادخالها في مختلف مجالات الحياة السعودية، والاستعانة بالخبرات اليابانية في التأسيس لذلك في المملكة، وفق برنامج عشري يجري الاتفاق على خطوطه العريضة في هذه الزيارة، وتتم متابعة تفاصيله من خلال لجنة ثنائية رفيعة المستوى، يتوقع تشكيلها لهذا الغرض في الفترة القصيرة القادمة.

ويرتبط بهذا الجانب ما تم بحثه من حاجات سعودية إلى توسيع قاعدة التدريب وتنمية أواصر التعاون بين البلدين في مجال التعليم الفني وتوسيع نطاق الابتعاث إلى اليابان للاستفادة من خبراتها الفنية والصناعية والتكنولوجية العالية.

ومن المتوقع ان تشهد الفترة القادمة ابتعاث أكثر من ثلاثة آلاف طالب وطالبة سعوديين إلى اليابان في مجالات حيوية، تتصل بعلوم التقنية والطب والهندسة والارصاد الجوية والتعدين وتقنية المعلومات.

في الوقت نفسه الذي يتوقع ان تستقدم الشركات السعودية خبرات يابانية عالية في مجال التدريب.. والتعليم المهني والفني وصناعة التكنولوجيا، من خلال فتح عدد من المعاهد السعودية- اليابانية المشتركة في كل من الرياض وجدة والدمام بصورة أساسية.

وعلى جانب اقتصادي آخر، فإن اليابانيين راغبون في الدخول في النشاطات المصرفية، وذلك بالترخيص لايجاد فرع لأحد أبرز البنوك اليابانية في المملكة وتوسيع نطاق الاستثمار والتسهيلات البنكية بين البلدين عبر هذه القناة المرتبطة.

المحور الثالث: ويتصل بصناعة النفط والغاز

فإن البلدين مهتمان كثيراً بهذا الجانب ويتوسع أوجه التعاون بينهما وترسيخه.. وهو تعاون قديم وترجع بداياته الى عام ١٩٥٧، وتحديداً عن طريق المشاركة اليابانية في الصناعة النفطية لكل من المملكة والكويت، من خلال ما يعرف بالمنطقة المحايدة.. في الوقت الذي يتأهب البلدان لتنفيذ مشاريع استثمارية كبيرة مثل مشروع «بترو رابغ»، وهو المشروع المشترك بين شركة ارامكو السعودية وشركة سوميتومو اليابانية والبالغ رأسماله (٩،٨) مليارات دولار.

كما ان هذا التعاون شهد خطوات واسعة من خلال المشاركة اليابانية في اقامة مصاف للنفط برؤوس أموال مشتركة.

وهناك رغبة حقيقية لدى البلدين في مشاركة اليابانيين في التوسع في الصناعات البترولية والغاز السعودي، بعد ان اثبت البلدان انهما

المصـــــدر : عكاظ
التـــاريخ : 06-04-2006 العـــدد : 14467
الصفحـات : 21 المسلسل : 173

شريكان ممتازان ومتعاونان، وأن لدى كل منهما ما يقدمه للآخر في هذا المجال.

ولا يستبعد ان يتم الاتفاق على مبادئ محددة لاقامة عدة مصاف سعودية في اليابان بمشاركة رأس المال الياباني.. اضافة إلى دخول الشركات اليابانية في التعاقدات الجديدة لتصنيع الغاز في المملكة بمزايا غير مسبوقة.

وعلى جانب آخر، فإن المملكة تشجع دخول اليابانيين في تطوير الصناعات التعدينية بالمملكة والاسهام في بناء قاعدة ضخمة في هذا المجال.

ولدى بعض الشركات اليابانية رغبة قوية في المشاركة الفاعلة في الصناعات الأساسية للمواد البتروكيماوية بصورة موسعة.. وهو ما ترحب به

> المملكة راغبة في اشراك المستثمرين اليابانيين في تطوير الحقول النفطية

> اليابانيون راغبون في الدخول في النشاطات المصرفية بالمملكة

المملكة وتشجعه وتبدي اهتماماً كبيراً بالمشاركة اليابانية العريضة فيه.

لكن هذه المحاور الثلاثة الهامة لم تخل دون بحث معمق بين البلدين لأوجه التعاون السياسي، لا سيما وان كلا من المملكة واليابان تتبعان سياسة منهجية تقوم على تحقيق الأمن والاستقرار في العالم، وتستبعد كل أشكال الاستخدام للقوة والصراع لتحقيق الأهداف الاستراتيجية للدول.

وقد اتاحت هذه الزيارة للبلدين فرصة بحث الآليات المثلى لتنسيق المواقف بينهما، سواء في الأمم المتحدة أو مع التكتلات والمنظمات الدولية الكبرى.

ومن المتوقع ان تعقب هذه الزيارات لقاءات رفيعة المستوى بين المسؤولين في البلدين لتعزيز أوجه التعاون وتوحيد المواقف تجاه قضايا العالم الكبرى وفي مقدمتها مكافحة الإرهاب.. وتحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الاوسط وحسن التعامل مع القدرات النووية للاغراض السلمية.

** على ان هموم البلدين المتفرعة من عضويتهما في منظمة التجارة العالمية كانت هي الأخرى محل بحث موسع.. كان الهدف منه تعزيز التعاون الثنائي وتقاسم المصالح واستثمار مزايا العمل من داخل تلك العضوية والسعي مع الدول الأعضاء نحو تبادلات أكثر نفعاً وعائداً، وأقل كلفة والاستفادة من ظروف العضوية بصورة أكبر.. وبحث العقبات والمعوقات التي تحول دون تنشيط العمل ببعض قواعد العمل بها.

** وعلى أية حال.. فالزيارة جاءت لتضع أسساً جديدة لتعاون موسع وقائم على الثقة والحاجة المتبادلة والرغبة الصادقة في تحقيق التكامل.

وسوف تتبنى اللجنة السعودية- اليابانية المشتركة جميع الطروحات التي تسفر عنها هذه الزيارة.. تمهيدا لاجتماعها القادم في الرياض قريباً.

ولعل ما يميز هذه الزيارة انها خرجت بالتعاون من مرحلة التأسيس إلى مرحلة التطوير الشامل، وعلى كل الأصعدة، وعبر الاستعداد الواضح لدى القطاع الخاص في البلدين لقيادة نقلة نوعية في التعاون الضخم الذي تدعمه وتشجعه الحكومتان، وقد التزمتا بتذليل كل الصعاب أمام أخذه صفة الشمول والتوسع وضخ مئات المليارات من الجانبين لدعم هذا التوجه القائم على الثقة والمصداقية.